السوريون فوق الحصار

إجراءات حكومية لتسهيل وصول المساعدات إلى المتضررين

غرفة عمليات حدودية وإعفاءات مالية وجمركية للمواد الإغاثية

| هناء غانم

حرصاً على تقديم كل التسهيلات الممكنة لتسيير المساعدات المقدمة إلى البلد استجابة لمتطلبات التعامل مع آثار الزلزال المدمر الذي أصاب عدداً من المحافظات السورية فجر الإثنين الماضي، أقر اجتماع اليوم برئاسة حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء وبحضور عدد من الوزراء المعنيين مجموعة من الإجراءات بهدف وصول المساعدات إلى المتضررين بالسرعة الممكنة وبكل كفاءة تحت إشراف الجهات الإغاثية المحددة.

وشملت الإجراءات حصر منح الموافقات لشركات الشحن والنقل المرخصة أصولاً في دولها، عدا دول الجوار واعتبارها مستثناة من هذا الإجراء، على أن تتم مرافقة المساعدات الإغاثية إلى مقاصدها واستلامها أصولاً، وذلك حرصاً على تنظيم العمل الإغاثي وإبقائه تحت إشراف الجهات المعنية فيه.

وأوجبت القرارات أن تسلّم المساعدات والمواد الإغاثية الواردة من الداخل والخارج إلى لجان الإغاثة الفرعية على مستوى كل محافظة تحت إشراف اللجنة العليا للإغاثة، وتتولى لجان الإغاثة الفرعية مهمة توزيع هذه المساعدات من خلال كل من (الأمانة السورية للتنمية، الهلال الأحمر العربي السوري، السورية للتجارة، الجمعيات المرخصة أصولاً، اتحادات الغرف السورية والغرف في المحافظات).

وأوضحت أنه يتم تنظيم المساعدات والمواد الإغاثية المقدمة من الداخل السوري من خلال قيام مديري المناطق في المحافظات بالتنسيق مع اللجان الفرعية للإغاثة في هذه المحافظات لاستلام المساعدات ومتابعة توزيعها لمستحقيها، بما يضمن توحيد الجهود وتوجيه المساعدات إلى مستحقيها، على أن تقتصر الأوراق المطلوبة على ورقة واحدة تحوي عنوان الجهة المرسلة للمساعدات وعنوان الجهة الإغاثية المستقبلة، بما يضمن تجاوز الكثير من الحلقات الإدارية والمراسلات.

وأقرت الحكومة إنشاء غرف عمليات حدودية تضم ممثلين عن إدارة الجمارك العامة والجهات المعنية في كل منفذ حدودي بري أو بحري أو جوي مهمتها تسهيل أمور وصول شحنات المساعدة إلى المراكز الإغاثية المعتمدة، وتذليل أي صعوبات قد تواجه الجهات المانحة.

ومنحت الحكومة المساعدات والمواد الإغاثية المقدمة في سياق الاستجابة لتبعات الزلزال الإعفاءات المالية والجمركية وتلك المتعلقة بأحكام التجارة الخارجية وأي متطلبات أخرى تجيزها القوانين والأنظمة النافذة.

وناقش المجتمعون الإجراءات والخطوات التي يجب العمل عليها بأسرع وقت ممكن لمساعدة المتضررين في هذه المحنة وعرضها على اللجان المتخصصة، كما تمت مناقشة أهمية وضع واعتماد الخطط القصيرة الأجل والطويلة الأجل للتعامل مع مفرزات الزلزال من النواحي الإسعافية والإغاثية، وكذلك على المستوى التنموي وفق مؤشرات مدروسة وقابلة للتطبيق العملي.

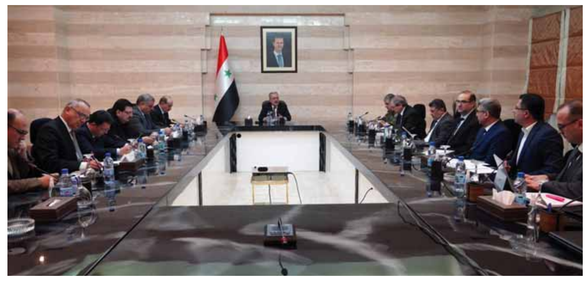

بالتوازي مع أعمال الإغاثة وإنقاذ الناجين اللجنة العليا للمياه تعتمد السياسة المائية الوطنية لتحقيق الأمن المائي

| الوطن

بالتوازي مع عمل مؤسسات الدولة والجهات المعنية المتواصل على مدار الساعة في أعمال الإغاثة وإنقاذ الناجين وتقديم الدعم للمتضررين وتوزيع المواد الإغاثية وإزالة ورفع الأنقاض جراء الزلزال المدمر الذي ضرب عدداً من المحافظات السورية الإثنين الماضي، وفي سياق عمل مؤسسات الدولة في مختلف القطاعات، عقدت اللجنة العليا للمياه اجتماعاً أمس برئاسة حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء اعتمدت خلاله السياسة المائية الوطنية التي أعدتها وزارة الموارد المائية بهدف تحقيق الأمن المائي على المستوى الوطني في ظل التغيرات المناخية وازدياد الطلب على المياه، والحرص على إدارة الموارد المائية بالشكل الأمثل.

وتركز المبادئ الأساسية للسياسة المائية على الاستعداد لمواجهة الفيضانات والجفاف وزيادة التأهب للكوارث الطبيعية والتحديث الدوري لخطط الطوارئ وإدارة الكوارث وإدارة المياه كثروة طبيعية مع لحظ التأثير المناخي على توفر الموارد المائية وحق كل مواطن بالحصول على المياه لأغراض الشرب والاستخدام إضافة إلى النظرة المستقبلية والإستراتيجيات المتعلقة بإدارة المياه في قطاعات الري والاستخدامات المختلفة.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أهمية السياسة المائية في مواجهة التحديات المستقبلية لناحية تأمين مياه الشرب والري وحماية المصادر المائية وزيادة الأبحاث والدراسات المتعلقة بتحسين إدارة الطلب على المياه في جميع القطاعات، مشدداً على إعداد الإستراتيجيات والخطط والصكوك التشريعية والبرامج التنفيذية اللازمة لوضع السياسة بالتنفيذ بما يؤمن الحفاظ على الموارد المائية وتحقيق الأمن المائي والحد من هدر المياه ووضع ضوابط للصناعات المستهلكة للمياه إضافة إلى الاستمرار بالتحول إلى الري الحديث وترشيد استخدام المياه.

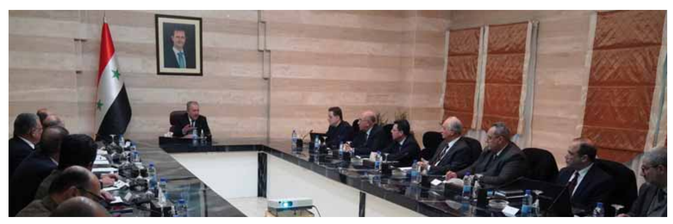

وألقت رئيس مجلس الوزراء إلى أهمية إعداد دراسة متكاملة على المدى الإستراتيجي لتعزيز المصادر المائية للمنطقة الجنوبية بما فيها دراسة تحلية مياه البحر، مبيناً أهمية التنسيق المستمر والتكامل بين وزارتي الزراعة والموارد المائية لتأمين احتياجات الخطة الزراعية بشكل سنوي وبما يحقق التوازن بين المصادر المائية المتوفرة والمساحات المخطط زراعتها بالتوازي مع الحفاظ على المخزون الجوفي للمياه.

وتركزت المناقشات على تضافر جهود جميع الجهات المعنية لحسن إدارة القطاعات المتعلقة بالمياه من خلال محددات السياسة الوطنية وبما يؤمن الحفاظ على المصادر المائية ومنع التعدي عليها والحد من استنزاف المياه الجوفية وضمان سلامة السدود وصيانة مجاري الأنهار ورفع كفاءة منظومات الري العامة والخاصة وتأمين حاجة جميع القطاعات من المياه بما فيها القطاع الصناعي.

وتم تأكيد ضرورة التطوير المستمر لشبكات الرصد المائي وتعزيز البحث العلمي والتدريب وإنجاز قاعدة بيانات مائية والتشدد بالإجراءات اللازمة للحد من هدر المياه وصيانة شبكات مياه الشرب للحد من الفاقد المائي ووضع ضوابط متشددة للاستهلاك غير المنضبط للمياه.

في اجتماع مع ممثل منظمة «الفاو»

وزير الزراعة لـ«الوطن»: حجم الخسائر كبير جداً وعلينا الانتقال من مشروعات «سبل العيش» إلى مشروعات التنمية الحقيقية

| الوطن

التقى وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا مع ممثل منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» بدمشق مايك روبسون وقد تم خلال اللقاء مناقشة العديد من القضايا وبحث سبل تقديم المساعدة الممكنة للتخفيف من آثار الكبيرة للزلزال الذي أصاب سورية الأسبوع الماضي ووضع خطة استجابة عاجلة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد قطنا أنه لا رقم مبدئياً للأضرار الزراعية هناك تصدعات في الوحدات الإرشادية بالمناطق الريفية والمحارث وغيرها لكن لم يحدث أي انهدامات، لافتاً إلى أن هناك العديد من المنشآت فيها أضرار وبحاجة إلى إعادة بناء كل المنشآت التي تضررت في كل المحافظات وأصبحت غير قابلة للاستخدام وتحتاج إلى إعادة ترميم وإعادة بناء من جديد.

وأشار الوزير إلى أن الضرر الآخر الذي أصاب المزروعات في البيوت البلاستكية جاء أيضاً نتيجة وجود /التثبيتين الهوائي/ بالمنطقة الساحلية حيث تأثر نحو ١٥٤٤ بيتاً بلاستيكياً ٥٠ بالمئة منها بيت بلاستيكي للبندورة والباقي محاصيل أخرى والأضرار من ١٠ بالمئة إلى ١٠٠ بالمئة حسب درجة الضرر مؤكداً أن حجم الخسائر كبير جداً، ولابد من التركيز على حجم الضرر الناتج في العملية الإنتاجية وبالتالي تأمين وتوفير المنتجات الغذائية، مشيراً إلى أهمية تجاوز مشروعات سبل العيش لأنها ليست الحل المثالي لإعادة النهوض ومساعدة المزارعين على المزارعين وقدرتهم على الاستمرار في الريف السوري من تضرر البيوت البلاستيكية وتدمير منظومات الري ومنشآت الري الزراعية في بعض المناطق وفقدان عدد كبير من رؤوس الماشية الذي ينعكس بشكل سلبي في استقرارهم في أراضيهم، والانتقال إلى مشروعات التنمية الحقيقية وتقديم الدعم بطريقة مختلفة تساعد المزارعين على بناء أصولهم بشكل جيد وفعال خاصة فيما يتعلق بتأمين المعدات والآليات والجرارات والبذارات وغيرها من خلال تأسيس وحدات إنتاجية يتم من خلالها تأجير المزارعين هذه المعدات بأجور رمزية وبالتالي تشجيع المزارعين على الاستمرار بالزراعة وتوفير المنتجات الغذائية.

> روبسون: إمكانية تغيير بعض النشاطات المقترحة حالياً وتحويلها بما يسهم في دعم المناطق التي تعرضت للكارثة

وخلال الاجتماع أكد قطنا على دور منظمات الأمم المتحدة في هذه الظروف الصعبة التي يعاني منها الشعب السوري، لافتاً إلى أن منظمة الفاو يجب ألا يقتصر دورها على الزراعة وإنما يجب أن يتخطى هذه الحدود من خلال تحقيق تنمية متكاملة، وأن تكون وسيلة لربط عمليات الدعم مع المنظمات الدولية الأخرى التي تعنى بالمجالات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، ومع الجمعيات الأهلية ليتم إتمام وإيصال عملية الدعم بشكل متوازن وبناء وأضاف قطنا إنه عند حدوث الكوارث على اختلافها لابد من التدخل والاستجابة بشكل سريع لأننا نكون أمام حالات لا يمكن تأجيل تقديم الدعم لها ولابد من توفير المعدات والآليات الضرورية اللازمة للسيطرة على الكارثة والتخفيف قدر الإمكان من آثارها السلبية.

بدوره ممثل منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» تحدث عن الإجراءات التي تم اتخاذها في المنظمة من خلال التشاور مع العديد من الجهات المانحة لوضع خطة عمل وتحديد الآلية التي سيتم من خلالها تقديم الدعم والمساعدة الفورية، لافتاً إلى إمكانية تغير بعض النشاطات في المشروعات المقترحة حالياً وتحويلها بما يسهم في دعم بعض المناطق المشمولة بالمشروعات والتي تعرضت للكارثة.

أرمينيا تشارك بعمليات الإخلاء.. ومناطق شرق المدينة مصدر قلق

بتوجيه من الرئيس الأسد.. محافظ حلب يكرم رجل إطفاء وشرطياً سلما مالاً وذهباً خلال عمليات الإنقاذ

| حلب- خالد زنكلو

بتوجيه من الرئيس بشار الأسد كرم محافظ حلب حسين دياب أمس رجل الإطفاء وليد حوري والشرطي أسامة الدالي من مرتبات قسم الشعار، وذلك لنقاشهما بالعمل وأمانتهما في إعادة مبلغ مالي كبير ومصاغ ذهبي خلال عمليات الإنقاذ ورفع الأنقاض.

وشدد دياب على حرص الرئيس الأسد على متابعة التفاصيل وتقديره للجهود المميزة التي تعكس القيم النبيلة للشعب السوري.

وأشاد بالجهود التي يبذلها العاملون في مجال الإنقاذ وشجاعتهم وأمانتهم.

الإطفائي الحوري والشرطي الدالي، عبرا عن شكرهما وتقديرهما لهذه اللفتة الكريمة من السيد الرئيس، التي تشكل لهما دافعاً إلى المزيد من الجهد. وأكدا أن عملهما يأتي في سياق واجبهما تجاه أهلهم، إذ ومنذ اللحظات الأولى لوقوع الزلزال سارعا لأداء واجبهما في حي الشعار الأقرب لوجودهما، وتم إنقاذ ٤ أشخاص أحياء وانتشال ٣٥ جثة من تحت الأنقاض، وخلال عمليات الإنقاذ جرى العثور على مبلغ مالي يتحو ٧٠ مليون ليرة سوريه و٣٤ غراماً من المصاغ الذهبي، سلماها إلى قسم شرطة الشعار أصولاً.

جهود محافظة حلب تركزت أمس على إغاثة المنكوبين بالزلزال، الذي ضرب المدينة فجر الإثنين الماضي والتأكد من السلامة الإنشائية للأبنية المتضررة من الزلزال الذي خلف دماراً واسعاً وقتلى وجرحى كثراً.

وتعيش المدينة أجواء كارثة حقيقية بفعل الزلزال، جراء إخلاء وتصدع الكثير من الأبنية، وخصوصاً في أحياء شرق المدينة، التي اضطر قاطنوها إلى اللجوء للمساجد والكنائس والمدارس والصالات الرياضية، خشية انهيارها فوق رؤوسهم، ما خلق أزمة إنسانية تسارع الجهات المعنية إلى احتوائها والتخفيف من وطأتها على السكان.

قائد فوج إطفاء حلب العقيد محسن كنانج كشف لـ«الوطن» أن أعمال الإنقاذ انتهت مساء أول من أمس في كل المواقع التي ضربها الزلزال في حلب، حيث انهار ٥٤ مبنى، بعد عدم وجود أي بلاغ عن عالقين تحت الأنقاض، بعدما اقتصرت عمليات البحث عن ناجين وانتشال الجثث على ٣ مواقع في اليوم الأخير من عمليات الإنقاذ.

وبلغ عدد مراكز الإيواء المفتوحة في حلب لإيواء نازحي الزلزال، الذين انهارت منازلهم أو تضررت بشكل كبير ولم تعد صالحة للسكن، ٢٣٥ مركزاً، قابلة للزيادة مع هدم أو إخلاء أبنية جديدة كل يوم، وتبذل فرق لجان السلامة العامة الـ٥٠ جهوداً جبارة للكشف عليها، بغية تأمين سلامة قاطنيها والسلامة العامة.

ولفتت مصادر في لجان السلامة العامة المشكلة من مجلس المدينة لـ«الوطن» أن حجم الضرر الذي لحق بالأبنية الواقعة في مناطق سهلية وتلك القريبة من سرير نهر قويق جنوب مركز المدينة مثل أحياء المشارقة وبستان الزهرة وبستان القصر والكلاسة والفردوس والصالحين، كبير. وأن الكثير منها بحاجة إلى إخلاء أو ترميم عاجل قبل عودة سكانها إليها، بخلاف الأحياء غرب المدينة والمبنية فوق منطقة صخرية.

وأشارت المصادر إلى أن مناطق السكن العشوائي شرقي المدينة ستظل تشكل مصدر قلق للأهالي بسبب وجود مخالفات بناء كثيرة فيها خلال سنوات الحرب وقبلها وعدم إيلاء أهمية للحالة الإنشائية لأبنيتها، الأمر الذي ترك تداعيات كارثية على الأهالي جراء الزلزال.

ونوهت بأبنية مناطق الجمعيات والسكن الحديث غربي المدينة، التي راعت الأسس المعمارية السليمة في بنائها، كما في أحياء الفرقان والشهباء الجديدة والزهراء وحلب الجديدة والحمدانية، التي لحق بها ضرر خفيف نتيجة الزلزال.

ولفتت إلى أن الأبنية التي انهارت أو هدمتها لجان السلامة العامة جراء الزلزال، جميعها واقعة في المناطق الشعبية وليس بينها أي بناء حكومي أو أي بناء شيدته شركات القطاع العام في الضواحي السكنية.

إلى ذلك، بين مصدر في مديرية خدمات حلب الجديدة، التي يتسع حيزها الجغرافي ليضم أحياء الفرقان والزهراء والنصر وحلب الجديدة شمالي وجنوبي وخان العسل وكفرداعل، لـ«الوطن» أنه نتيجة الكشوفات من مهندسي المديرية والبالغ عددها أكثر من ٣٥٠ كشفاً، لم يستدع أي منها إخلاء أي مبنى.

وتستقبل المديريات الخدمية الـ١٠ في مجلس المدينة طلبات الكشوف عن المباني، إما بشكل خطي أو عن طريق رقم الواتس، الذي حدده مجلس المدينة، بعد إرسال الصور ومقاطع الفيديو إليه، وهي آلية انتقدها بعضهم لعدم قدرتها على الكشف الحقيقي والعيانيّ للتصدعات والتشققات التي تشكل خطورة على الأبنية وساكنيها.

على الصعيد الإغاثي، بحث محافظ حلب حسين دياب أمس مع المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في سورية المصطفى بن المليح آليات التنسيق والتعاون لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المنكوبين جراء الزلزال.

ونوه دياب بما تقدمه المنظمات الأممية للاستجابة الطارئة لحادثة الزلزال، مبيناً الأضرار التي لحقت بحلب في الأرواح والممتلكات وحرص الدولة السورية على تقديم التسهيلات اللازمة والمساعدة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أبناء سورية المتضررين على امتداد الجغرافيا السورية.

ودخلت جمهورية أرمينيا على خط طواقم الإنقاذ والإجلاء والإغاثة، بعد تقديم الفرق العراقية والتنمية والجزائر جهوداً لافتة في هذا المجال.

وأوضح قنصل جمهورية أرمينيا بحلب بابكن باداليان، خلال اطلاعه على احتياجات المتضررين في مركز الإيواء داخل كنيسة الفرح للأرمن الكاثوليك بحي الميدان، أن السلطات الأرمينية أرسلت على الفور طائرة إغاثية وطواقم إنقاذ وإجلاء وإغاثة عددهم ٣٠ شخصاً مع معداتهم وسيارة إسعاف وتجهيزات طبية أخرى.

وأشار باداليان إلى أن فرقة الإنقاذ الأرمنية باشرت عملها في حي الشعار وانتشلت ١٠ جثث، ولفت إلى وصول طائرة إغاثية ثانية محملة بـ٣٢ طناً من المواد الغذائية والطبيعة والأنيسة الشتوية سلمت إلى منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، وكشف عن تجهيز طائرات إغاثية أخرى ستصل خلال الأيام المقبلة.

> أعمال الإنقاذ انتهت في حلب والجهود تتركز على إغاثة المنكوبين والتأكد من سلامة الأبنية

في حصيلة أولية تضرر ٩٠ مسجداً و٣٠ مئذنة من الزلزال في اللاذقية

مدير أوقاف حلب لـ«الوطن»: تسليم أبراج الجميلية للجنة الإغاثة العليا

أوقاف اللاذقية: فتح أبواب المساجد أمام المتضررين

| نوار هيفا

أوضح مدير أوقاف حلب الدكتور محمد رامي العبيد أن حجم الأضرار التي لحقت بالأماكن الدينية كبير جداً، مبيناً أن المديرية تعمل على معالجة هذه الأضرار معالجة سريعة وتقييمية.

وكشف العبيد في تصريح خاص لـ«الوطن» عن تضرر ما يقارب ٩٠ مسجداً، وما يقارب عن ٣٠ مئذنة متصدعة بفعل الزلزال، مبيناً أنه لا يمكن حالياً تقديم إحصائية نهائية حول حجم الأضرار كاملة.

وعن خطة المديرية حول المواطنين المتضررين الذين خسروا منازلهم أو اضطروا لمغادرتها جراء التصدع وعن تقديم مقترحات للاستفادة من الأبنية التابعة لوزارة الأوقاف خاصة الأبراج الموجودة في حي الجميلية، لفت العبيد إلى أنه تم وضع هذه الأبراج تحت تصرف لجنة الإغاثة العليا، مؤكداً أنهما برجان فقط وهما غير مؤهلين للسكن أبداً لنقص الإكساء الخاص بهما خاصة الأمور الصحية داخلهما.

من جهته رئيس دائرة التوجيه والإرشاد بأوقاف اللاذقية عماد شيخ خميس بين أن أضرار الزلزال لا يمكن حصرها فهي قيد الإحصاء حتى اللحظة، موضحاً في تصريح خاص لـ«الوطن» أنها اقتصرت على تضرر عدد من المآذن في ثلاثة جوامع، وصالة التعازي بجامع ياسين بمشروع القلعة وجامع المصطفى في حي القدس تم إخلاؤه جراء التصدع حفاظاً على الأرواح.

وأشار خميس إلى الخدمات التي قدمتها مديرية أوقاف المحافظة عبر فتح باب جمع المساجد لاستقبال جميع المتضررين الذين اضطروا لمغادرة منازلهم، ووفرت لهم الخدمات المتاحة من أغطية وطعام مقدم من بعض المنظمات الأهلية وبعض الجمعيات الخيرية.

وعن إمكانية تقديم منازل سكنية خاصة للذين اضطروا لمغادرة منازلهم أوضح خميس أن الأوقاف لا تملك عقارات خالية قادرة على تقديمها للذين اضطروا إلى مغادرة منازلهم، فلا يوجد أي مساكن تابعة للأوقاف غير مؤجرة، لافتاً إلى عدم القدرة على إحصاء التبرعات المالية المقدمة عبر المديرية للمتضررين التي ستقوم مديريات الأوقاف في المحافظات بتقديمها للأمانة السورية للتنمية.

وكانت وزارة الأوقاف قد وجهت قراراً يقضي أكثر من ٥٢ مركز إيواء في مساجد حلب تضم حالياً آلاف المتضررين مع تجهيزها بما يلزم من مديرية الأوقاف، إضافة لفتح أكثر من ٢٠ مركز إيواء في مساجد محافظة اللاذقية، مشيرة في بيانها إلى بكون جمع التبرعات في صناديق المساجد لمصلحة المتضررين ضمن حملة التبرعات الوطنية التي أطلقتها الأمانة السورية للتنمية على أن يتم ذلك بإشراف مباشر من مديري الأوقاف في المحافظات.

رافعة عائمة سعرها حوالي ١٠ ملايين يورو تغرق

حسن: المحاولات مستمرة من الشركة المشغّلة لتعويمها

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

لم تتمكن الشركة الروسية المشغلة لمرفأ طرطوس حتى الآن من إنقاذ أو تشتيل الرافعة العائمة /الفرات/ التي غرقت في حوض المرفأ منذ عدة أيام رغم المحاولات الحثيثة التي تقوم بها.. وأفادت مصادر فنية مطلعة ضمن المرفأ بأن عمر الرافعة يصل إلى نحو ٥٠ عاماً وكانت قيد التشغيل وهي الرافعة العائمة إلى جانب الرافعة العائمة (الجوهرة) وترفع ٧٥ طناً من عمق البحر في حال غرق أي زورق أو غيره كما تبين داخل وخارج الحوض ذاتياً وتقوم بمهام عديدة منها النقل من باخرة لباخرة و.. الخ وكانت تعاني من اهتراء في أسفلها بشكل خطراً عليها ما كان يستدعي صيانتها وترميمها دون تأخير.. إلا أن ذلك لم يحصل كما يجب سواء قبل إبرام عقد التشغيل أم بعده.. ما أدى إلى غرقها بعد دخول المياه إليها من الأسفل.. وأكدت هذه المصادر أن ثمن رافعة كهذه حالياً يزيد على عشرة ملايين يورو.

رئيس نقابة عمال المرفأ فؤاد حربا أوضح أنهم ينتظرون عودة مدير الشركة الروسية من موسكو لمناقشة الوضع وتقييم ما جرى مشيراً إلى أن المحاولات مستمرة لتعويمها مؤكداً أن ثمن رافعة عائمة حالياً تعاملها كبير جداً ويزيد على اثني عشر مليون يورو.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في مجلس محافظة طرطوس المهندس أصف حسن قال لـ«الوطن» بخصوص هذا الحادث إن الرافعة بعهدة الشركة الروسية منذ عام ٢٠١٩ مثلها مثل باقي الآليات في المرفأ وعمرها الزمني يتجاوز الـ٥٠ عاماً وهي ضمن المياه وبالتالي الحالة الفنية لها سيئة وبسبب العواصف حصل تسرب مياه إلى داخلها وتزلت في مياه الحوض ومنذ ذلك التاريخ تحاول الشركة الروسية إعادة تعويمها وبعد إعادة تعويمها -إن تمكنت- ستقوم بتقييم الوضع لتري إذا كان يمكن استخدامها بعد الآن أو إخراجها خارج الخدمة.

٢٥ شاحنة من ريف دمشق إلى متضرري الزلزال

رئيس بلدية حرستا لـ«الوطن»: لا حوادث انهيار جديدة في الأبنية

| عبد المنعم مسعود

سيرت محافظة ريف دمشق قافلة مساعدات إنسانية مؤلفة من ٢٥ شاحنة كبيرة وصغيرة محملة بالمواد الإغاثية إلى أهلنا المتضررين من الزلزال المدمر في محافظة حلب.

وكانت بلدات مختلفة في ريف دمشق قد بدأت منذ الأسبوع الماضي بجمع المساعدات لإرسالها وقدمت بلدة حلبون شاحنة عبارة عن ٥٠ كرتونة أدوية وحرامات وألبسة وأغذية ومستلزمات أخرى للمتضررين من الزلزال المدمر بقيمة مليار ليرة.

رئيس بلدية حرستا منذر الشلي بين أن واقع المدينة مستقر ولم تسجل أي حوادث هبوط أو انهيار في الأبنية في المدينة بعد انهيار البناء الذي حصل قبل أيام والذي كان غير متوقع انهياره أبداً، مبيناً أن هناك بناء آخر تهدم جزء منه وواجهة البناء تحتاج إلى إزالة.

وقال الشلي في تصريح لـ«الوطن»: إن لجنة فنية من نقابة المهندسين بدأت أمس بالكشف على الأبنية إضافة لمهندسين من الخدمات الفنية، مبيناً أن هناك ٢٠ بناء في المدينة آيلة للسقوط و١٥ بناء لا تقلق لكن بحاجة لإزالة بعض أجزاء منها كعمود متهدم أو بلاطة مائلة، مؤكداً أن البناء الذي سقط قبل أيام لم يكن من المتوقع سقوطه.

وأعاد الشلي الواقع السيئ لبعض الأبنية للعمليات الحربية خلال فترة الحرب إضافة للأنفاق بالمنطقة حيث كانت منطقة مواجهات مباشرة لذلك فإن الوضع في بعض هذه الأبنية مخلخل.

ووفقاً لرئيس البلدية فإن عدد الأبنية غير المأهولة في المدينة يتجاوز النصف، مبيناً أن أغلب السكان وعددهم حالياً ٦٠ ألفاً يتركزون في منطقة المقلب في حين أن تعدادهم قبل الأزمة تجاوز ٣٠٠ ألف شخص. مشيراً إلى أن الضرر في مباني المدينة أكثر منه في مباني مدن الغوطة الأخرى.